الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
19 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو . . . . . (الكاميرون)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-61564X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (A/65/12 وAdd.1 وA/65/324)

١ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن عام ٢٠٠٩ كان أسوأ الأعوام خلال عقدين بالنسبة للإعادة الطوعية للاجئين. فعدد اللاجئين الذين عادوا إلى أوطانهم لم يزد عن ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ تقريباً، أي حوالي ربع المتوسط السنوي للسنوات العشر السابقة. والسبب في هذا هو تغيُّر طبيعة النزاع وتزايد تعقده مما زاد من صعوبة تحقيق السلام والحفاظ عليه.

٢ - وواصل حديثه قائلاً إن هناك أيضاً تغييرات في بيئة حفظ السلام. فبعثات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام الإقليمية يتم نشرها في كثير من الأحيان في خضم نزاعات داخلية جارية. وقد خيَّمت ظلال من الغموض على المجال العسكري والمجال غير العسكري، كما أنه يجري استهداف العاملين في المجال المدني والمجال الإنساني. ولهذا السبب فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تزال مصرَّة على أن هناك حاجة إلى الحفاظ على الاستقلال الذاتي للمجال الإنساني.

٣ - واستطرد قائلاً إن الصراعات الطويلة الأمد يترتب عليها وجود جماعات شبه دائمة من اللاجئين التي يشكل السكان الأفغان والصوماليون أبرزها. وغالبية اللاجئين الأفغان يعيشون في بلد، أو بلدين، لا يزالون يعاملون فيه، أو فيهما، بسخاء غير عادي. والبلد الأول، وهو باكستان، يستضيف اللاجئين الأفغان منذ ٣٠ عاماً. وقد أعلن هذا البلد مؤخراً عن استراتيجية للإدارة والإعادة إلى الوطن، وهي استراتيجية سوف يعمل بموجبها على تحديد، أو تغيير، وثائق إثبات التسجيل، وإصدار وثائق جديدة لأفراد الأسَر غير المسجلين. وسوف يتم إصدار مليون شهادة ميلاد لأطفال أفغان مسجلين، كما سيتم التنميط من أجل تحديد الأفراد ذوي الحاجات الخاصة بالنسبة للحماية أو الأشخاص الذين يمكن منحهم خيارات لمراكز بديلة، مثل تصاريح العمل أو الدراسة. والبلد الثاني، وهو جمهورية إيران الإسلامية، يسمح للاجئين الأفغان بأن يظلوا خاضعين للتسجيل المنظَّم وحده. ويمكن لجميع الأطفال الأفغان أن يلتحقوا بالمدارس. ومنذ عام ٢٠٠٩ أصدرت الحكومة للاجئين الأفغان تصاريح عمل يزيد عددها عن ٣٠٠ ٠٠٠ تصريح، كما أنها تعمل حالياً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاتخاذ تدابير أخرى من أجل زيادة توفر سُبل العيش المستدامة.

٤ - وأضاف قائلاً إن بقية اللاجئين الأفغان مشتتون في ٦٩ بلداً، كما يشكل الأطفال عدداً كبيراً منهم. وفي كثير من الأحيان ينفصل هؤلاء اللاجئون عن أسرهم ويتعرضون لمخاطر شديدة في ظروف ينبغي ألاّ يتعرض لها أي شخص، وبالتأكيد أي طفل.

٥ - وقال إن اللاجئين الصوماليين موجودون أيضاً في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في كينيا واليمن وإثيوبيا وجيبوتي. وأشار إلى أنه لا توجد جماعة تتعرض بانتظام لسوء المعاملة والوصم بالعار والتمييز كجماعات الصوماليين. ويتعرض الصوماليون لإطلاق النار عليهم وهم يحاولون عبور الحدود، ويتم تجنيدهم من جانب أطراف النزاع وتعريضهم للاعتقال الجماعي ولهجمات عنصرية. وحتى عندما يصل المهاجرون الصوماليون إلى بر الأمان لا يزال بعضهم معرضاً لعدم الحصول على الغذاء أو المأوى. وسوف يظل الصوماليون هائمين على وجوههم في العالم لعدم وجود أي احتمال حقيقي لتحقيق السلام في بلدهم.

ودعا البلدان إلى أن تقدِّم إليهم الحماية بما يتماشى مع أحدث المبادئ التوجيهية للأحقية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحث أيضاً الدول على أن تمتنع عن إرغامهم على العودة إلى مقديشو.

٦ - وواصل حديثه قائلاً إن ما يزيد عن نصف اللاجئين الذين تتولى المفوضية مسؤوليتهم لا يزالون مقيمين في البلدان التي تستضيفهم منذ ما يزيد عن خمس سنوات. وقال إن عبء استضافة اللاجئين لفترات طويلة تتحمله بنسب مختلفة بلدان نامية. ولتحقيق فهم أفضل لتوزيع اللاجئين وتشجيع العالم المتقدم النمو على المشاركة بقدر أكبر من المساواة في تحمل المسؤولية طلبت المفوضية إعداد دراسة مستقلة لقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية لأوضاع اللاجئين المستمرة لفترات طويلة.

٧ - واستطرد قائلاً إن إعادة التوطين هي مثال ملموس للمشاركة الفعالة في تحمل الأعباء. وقال إن المفوضية قد قدَّمت في عام ٢٠٠٩ طلبات إعادة توطين من أجل ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢٨ لاجئ - وهو ضعف عددهم في عام ٢٠٠٥- كما أن عدد حالات المغادرة زاد أيضاً. وعلى الرغم من أن حوالي ٢٠ بلداً قد قامت بوضع برامج لإعادة التوطين فإن الفجوة بين احتياجات إعادة التوطين والقدرات المتاحة لا تزال واسعة. وقال إنه بالنظر إلى أن إعادة التوطين لها أهمية حاسمة بالنسبة لحماية اللاجئين وإنهاء حالات اللجوء الطويل الأجل فإنه يناشد البلدان أن تحذو حذو جمهورية تنزانيا المتحدة التي أبدت سخاءً عميقاً بمنح الجنسية إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ١٦٢ لاجئ بوروندي منذ عام ١٩٧٢، وأن تعمل على وضع برامج لإعادة التوطين أو توسيع نطاق البرامج الموضوعة. وأشار إلى أنه ما لم يتم الوصول بحالات إعادة التوطين والعودة الطوعية إلى الحد الأقصى ودعم زيادة المساواة في تحمل الأعباء لن يكون من الممكن أن يتحقق أمل المجتمع الدولي في أن يشهد حدوث زيادة في التكامل المحلي.

٨ - وانتقل إلى موضوع انعدام الجنسية وقال إن عدد الأشخاص المعروف أنهم عديمو الجنسية بلغ ٦,٦ مليون شخص في نهاية عام ٢٠٠٩، بينما تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن عددهم قد بلغ ١٢ مليون شخص. وقد أدخل عدد من الدول تغييرات تشريعية من أجل تقليل مخاطر انعدام الجنسية. وعلى سبيل المثال فإن فييت نام قد منحت الجنسية إلى مجموعة أولى من اللاجئين الكمبوديين عديمي الجنسية وغيَّرت قوانينها كي تسهِّل اكتساب الجنسية أو استعادة الجنسية المفقودة. وقد عملت بعض البلدان على تحسين نُظم تسجيل المواليد فيها واتخذت بلدان أخرى، مثل بنغلاديش وزمبابوي وكينيا، خطوات لإدخال إصلاحات تقر بحق النساء في منح الجنسية لأطفالهن. وأشار إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تخطط للقيام بحملة كبيرة في عام ٢٠١١ للحث على إدخال إصلاحات تشريعية يكون من شأنها السماح للوالدَين بمنح الجنسية، وحث جميع الدول على أن تدعم هذه المبادرة.

٩ - وأضاف قائلاً إن المسؤولية الأساسية بالنسبة لمواجهة التشرد الداخلي تقع على عاتق الدول، وشجع، من هذه الناحية، الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصديق على اتفاقية حماية ومساعدة المشردين داخلياً في أفريقيا التي اعتمدها الاتحاد مؤخراً. واستدرك قائلاً إنه مع ذلك فإنه في بلدان عديدة يوجد الكثير من التحديات، كما توجد حاجة إلى المساعدة الدولية.

١٠ - وواصل حديثه قائلاً إن مفوضية شؤون اللاجئين قد تحملت ما عليها من مسؤوليات في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل وضع ترتيبات لمعالجة مسألة التشرد الداخلي الناجم عن النزاعات، كرائد للمجموعة، من أجل توفير الحماية والمأوى وإدارة المخيمات. وبالنسبة لحالات التشرد الداخلي بسبب الكوارث الطبيعية طلبت اللجنة من المفوضية أن تتولى الريادة بالنسبة لمجموعة الحماية

على المستوى الدولي وليس على المستوى القطري. غير أنه بالنظر إلى أن الكوارث قد أصبحت متكررة وقاسية بشكل متزايد لم يعد من الممكن أن يستمر اتباع نهج مخصَّص بالنسبة للقيادة على مستوى البلد. وأشار إلى أن المفوضية لديها القدرة على أن تتولى الريادة ولكن وفقاً لشروط محددة بوضوح.

١١ - وقال إن مفوضية شؤون اللاجئين لا يمكن لها أن تصبح مشاركة إلاّ بموافقة صريحة من الدولة المعنية، كما أنها لن تقوم بجهود للحماية إلاّ إذا طلب منها ذلك منسق الشؤون الإنسانية وبالتشاور على نحو وثيق مع الحكومة المعنية والوكالات الشريكة. وذكر أن الموارد اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية لن يتم الحصول عليها من الموارد المخصصة بالفعل لبرامج المفوضية. وكما يبدو الآن فإن زيادة المشاركة من جانب المفوضية على المستوى القطري قد أوجدت أوجه تآزر تؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة. وذكر أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه سيجري تغيير ولاية المفوضية أو توسيع نطاق دورها في أي من المجموعات التي تتسم قيادتها بالوضوح فعلياً. غير أنه في سياق الكوارث الطبيعية يقع على المفوضية واجب تقديم خبرتها العملية عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك.

١٢ - وانتقل إلى مسألة الإصلاح الداخلي وأشار إلى أن المفوضية قد تمكَّنت من زيادة حجم عملياتها منذ عام ٢٠٠٥ بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة مع أن عدد موظفيها في جميع أنحاء العالم قد ظل، تقريباً، على ما هو عليه وانخفض عدد موظفيها في جنيف بنسبة ٣٠ في المائة. وأشار إلى أن المفوضية قد تمكَّنت من زيادة حجم عملياتها بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥. وقال إن الوفورات في تكاليف الموظفين الواردة في الميزانية تعني أنه من الممكن معالجة الثغرات الحرجة الموجودة في مجالات مختلفة. وأضاف قائلاً إن هناك تحديات ماثلة ولا يزال يجري تنفيذ عدد محدود من الإصلاحات وأبرزها إزالة مشكلات التداخل بين الأدوات الرئيسية للبرمجيات. وذكر أن أحد الدروس المستفادة هو أنه ينبغي تفادي القيام داخلياً بإعداد منتجات برمجيات معقدة. ويجري القيام حالياً بإعادة تنظيم شُعبة نُظم المعلومات والاتصالات، كما يجري إضفاء الطابع اللامركزي على عدد من الخدمات التي تقدمها الشعبة وذلك لجعلها أكثر قرباً من العمليات التي تُجرى في الميدان. وبالنسبة للرقابة فإن المفوضية تعمل على إنشاء لجنة مستقلة تماماً لتقديم المشورة ومراجعة الحسابات.

١٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه بالنظر إلى الطبيعة الحساسة لإصلاح سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالتكليفات والترقيات والعقود، أُعطيت أولوية للحوار بين الموظفين والإدارة. وقد اعتُمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ سياسة جديدة للتكليفات، وهناك مناقشات جارية بشأن سياسة الترقية، وسيعقب ذلك إجراء مداولات بشأن التعيين والتحويل والعقود.

١٤ - وقال إن الميزانية الجديدة المستندة إلى الاحتياجات، التي تحمل اسم ”تحديد الاحتياجات العالمية“، تتيح للمفوضية أن تحدد بمزيد من الدقة احتياجات الأشخاص الذين تتولى رعايتهم. ولتمويل هذه الميزانية بالكامل تأمل المفوضية في ضمان موارد إضافية من الجهات المانحة التقليدية، غير أنها تعمل أيضاً على زيادة الجهود التي تبذلها لجذب مانحين جُدد، كما أنها حدَّدت أهدافاً طموحة لجمع الأموال من القطاع الخاص. وأعرب عن تفاؤله، ودعا الجهات المانحة إلى أن تستمر في تقديم الدعم السخي وغير المسبوق الذي قدمته خلال فترة ولايته الأولى.

١٥ - وذكر أن النظام الجديد للميزانية لن يحقق الأهداف المرجوة إلاّ إذا قاوم المانحون الميل إلى تخصيص تبرعات لأنشطة تخرج عن الأولويات المحدَّدة. وبالنظر إلى أن

المفوضية قد خفِّضت بدرجة كبيرة تكاليف المقر والموظفين فإنه يمكن لها ضمان أن تخصص للأزمات المنسية حصة أكبر كثيراً من التمويل غير المخصص.

١٦ - وواصل حديثه قائلاً إن المفوضية سوف تعطي مستقبلاً أولوية لتطوير قدراتها المتعلقة بالحماية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة. وقد نشرت المفوضية في آذار/مارس معايير من أجل توجيه المكاتب بالنسبة لمستويات الأفراد الملائمة لوظائف الحماية التي يُضطلع بها في سياقات تشغيل مختلفة. وسوف تعمل المفوضية على تعزيز حماية فرص التعلم لموظفيها وشركائها وذلك عن طريق شُعبة خدمات الحماية الدولية ومركز التعلم العالمي. وسوف تعمل المفوضية أيضاً على توسيع مجال البرامج الموضوعية لتعلم الحماية وزيادة فرص التدريب الخارجي. وبالنظر إلى أن عدد اللاجئين الذين يعيشون حالياً في المدن أكبر من عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات فإن المفوضية وضعت في عام ٢٠٠٩ سياسة جديدة تتعلق باللاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، كما أنها سوف تُجري على أرض الواقع سلسلة من التقييمات في بلدان رائدة. وأعلن عن رغبته في أن يوجِّه الشكر مرة أخرى إلى الأردن والجمهورية العربية السورية لقيامهما بدور رائد باتباع نُهج جديدة تتيح للمفوضية تقديم خدماتها إلى السكان اللاجئين الذين يقيمون في مناطق حضرية متقدمة. وذكر أن هذه المبادرات الجديدة يمكن تنفيذها لسبب واحد وهو وجود مشاركات، وخاصة مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة التي تتولى حوالي ثلاثة أرباع الترتيبات التنفيذية للمفوضية. وأشار إلى أن الشراكات الوطنية للحماية قد تضاعفت على مدى فترة الخمسة عشر عاماً السابقة.

١٧ - واستطرد قائلاً إنه في مجال التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها يتمثل الهدف الأساسي للمفوضية في تعبئة الأفراد المخصَّصين لحالات الطوارئ وإرسال مواد الإغاثة الأولى خلال فترة ٧٢ ساعة. ولتحقيق ذلك تحتفظ المفوضية بالفعل بمخزونات من المواد المستخدمة في الوقاية والإغاثة تكفي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى الموارد التي تتعلق بالبرامج الجاري تنفيذها. وأشار إلى أن التتابع السريع للأزمات في باكستان وقيرغيزستان في عام ٢٠١٠، إضافة إلى تخزين ما هو مطلوب في حالات الطوارئ من أجل الأوضاع في شرق أفريقيا وفي منطقة القرن الأفريقي، قد أبرزا أهمية توفر القدرة على الاستجابة لأكثر من حالة طوارئ واحدة في نفس الوقت والاحتفاظ بقدرة مالية كافية لبدء العمليات دون حاجة إلى الانتظار من أجل توجيه نداء.

١٨ - وأضاف قائلاً إن المفوضية تعمل على دعم قائمة الاستجابة في حالات الطوارئ ونفذت بالفعل استراتيجية تدريب شاملة من أجل الحماية والأمن والاستجابة في حالات الطوارئ، وكذلك نظاماً عالمياً لإدارة المخزونات وخطة عمل للأداء. وتعمل المفوضية أيضاً على إقامة شراكات بين المؤسسات من أجل التوصل إلى طرائق لاستخدام المبتكرات التكنولوجية بشكل كامل لحماية اللاجئين ومساعدتهم وللتوصل إلى حلول دائمة. وأشار إلى أن الجهود الحالية تركز على الطاقة المتجددة وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة النُظم والوسائل المحمولة.

١٩ - وقال إنه مع الاحتفال في عام ٢٠١١ بالذكرى السنوية لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، تتطلع المفوضية إلى أن يكون ذلك العام حافلاً بالأنشطة التي سيكون على رأسها عقد اجتماع وزاري في جنيف للدول الأطراف في الاتفاقيتين. وأعرب عن أمله في أن تتمكَّن الدول من التعهد باتخاذ إجراءات محدَّدة لتعزيز الحماية الدولية، وتقديم حلول دائمة، وحل مشكلات اللاجئين، وتحديد نُهج تطلعية لمواجهة التحديات الجديدة. وأشار إلى

أن الاحتفالات بالذكرى السنوية توفر فرصة لتشجيع الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، وكذلك تشجيع الانتهاء من إعداد وسائل متعددة لمكافحة انعدام الجنسية. وسوف تقوم الدول أيضاً بتوفير منصة قيِّمة لزيادة الفهم والدعم على المستوى العام للأشخاص الذين شرِّدوا بالقوة والأشخاص عديمي الجنسية. وأعرب عن الأمل في أن يتم من خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية التوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن توسيع نطاق الحماية بما يتجاوز النطاق المحدَّد في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين. وقال إنه لا يقترح تنقيح الاتفاقية بل أن تضع الدول الأعضاء إطاراً لميثاق حماية جديد مع استحداث أشكال للتعاون والمشاركة، بل وربما وضع صكوك قانونية جديدة يكون من شأنها سد الثغرات المتعلقة بالحماية وإتاحة طرائق جديدة لتنفيذ الحماية.

٢٠ - **السيد صديق** (باكستان): قال إن بلده يستضيف ١,٧ مليون لاجئ أفغاني مسجَّل وما يزيد عن مليون لاجئ أفغاني غير مسجَّل. وأضاف قائلاً إن حكومة باكستان ستواصل الالتزام بمبادئ الطوعية والتدرج في إعادة اللاجئين الأفغان إلى بلدهم.

٢١ - **السيد ليل** (البرازيل): قال إن إسهام بلده بمبلغ ٣,٣ مليون دولار للمساعدة الإنسانية الطارئة هو أكبر إسهام طوعي قدمته البرازيل حتى الآن إلى مفوضية شؤون اللاجئين. وأضاف قائلاً إنه قد جرى توقيع اتفاقية تفاهم بين البرازيل والمفوض السامي. وذكر أن البرازيل على استعداد لتبادل عرض حالات النجاح التي يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة لتمكين اللاجئين، مثل الخبرة التي اكتسبتها في تنظيم برنامج لتقديم الغذاء في المدارس.

٢٢ - وقال إنه ينبغي أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءاً من عمليات مفوضية شؤون اللاجئين. وأضاف قائلاً إنه ينبغي معالجة أسباب النزاعات وإن استضافة اللاجئين لا تعدو أن تكون جزءاً من هذه المساعي. وعدم إيقاف المحادثات المتعلقة بالتجارة وتغيُّر المناخ من شأنه أن تؤدي تلك المحادثات إلى الحدّ من الفقر وأن يكون لها أثر على أعداد اللاجئين.

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إن اتخاذ إجراءات غير ملائمة بالنسبة لطلبات اللجوء واتباع سياسات كره الأجانب يشكلان تهديداً مثيراً للقلق بالنسبة لعدم الإعادة القسرية. وتجريم الهجرة غير المنظمة له نتائج سلبية. وذكر أنه ينبغي أن يناقش أثر سياسات الهجرة على اللاجئين كجزء من الأعمال التحضيرية للاحتفال في عام ٢٠١١ بالذكرى السنوية لعقد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية ولتعيين المفوض السامي الأول المعني باللاجئين والتابع لعصبة الأمم. وذكر أنه يجب أن تسعى مفوضية شؤون اللاجئين من أجل الحفاظ على مكان اللجوء والتدخل لدى السلطات المعنية وآليات حقوق الإنسان.

٢٤ - **السيد ويتلاند** (النرويج): قال إن النسبة بين عدد الموظفين في مقر المفوضية وعددهم في الميدان والنسبة بين المصروفات الإضافية في المقر والوفورات التي تستخدم على نحو أفضل على أرض الواقع هما نسبتان تدعوان للإعجاب. واختتم حديثه قائلاً إنه في عام ٢٠١١ سوف تزيد النرويج بنسبة ٢٠ في المائة التمويل الذي يقدَّم للمفوضية؛ وهي تحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٥ - **السيد الشامي** (اليمن): قال إن الزيارة المقبلة التي سيقوم بها المفوض السامي إلى اليمن سوف تتيح له فرصة للتعرف على حالة اللاجئين في البلد والجهود التي يبذلها

لتحسين المساعدة المقدَّمة إليهم رغم الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها. واختتم حديثه قائلاً إن اليمن سوف يواصل تعاونه الكامل مع مفوضية شؤون اللاجئين وإنه ملتزم بالوفاء بالتزاماته تجاه اللاجئين الموجودين في البلد.

٢٦ - **السيد زيلر** (الاتحاد الأوروبي): طلب تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالتوصل إلى حل بالنسبة للأوضاع المزمنة للاجئين. وقال إن هناك حاجة إلى تقديم المزيد من التفاصيل عن نتائج تقييمات الأثر البيئي التي أُجريت في بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا، وكذلك عن التدابير التي اتُخذت.

٢٧ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): أعرب عن رغبته في أن يعرف ما إذا كان يمكن للمفوض السامي أن يؤيد الرقم الذي ورد في تقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/65/324، الفقرة ٣٤)، والذي يشير إلى أن عدد الزمبابويين طالبي اللجوء في جنوب أفريقيا هو ١١٠ ٠٠٠ شخص. وأضاف قائلاً إن السبب في نشر أرقام خاطئة بالنسبة لزمبابوي سنة بعد أخرى ليس واضحاً. واختتم حديثه قائلاً إن العديد من الزمبابويين قد سعوا من أجل الحصول على عمل في جنوب أفريقيا خلال العقد الماضي و لم ير أي من البلدين أن هناك ما يدعو للقلق.

٢٨ - **السيدة مبالا إينغا** (الكاميرون): قالت إن حكومتها قد وضعت مشروع مرسوم بشأن تنظيم وإدارة وكالاتها المعنية باللاجئين. وأضافت قائلة إنه سيتم إنشاء لجنة معنية بالأحقية في الحصول على مركز اللاجئ وبالطعون المقدمة المتعلقة بذلك، كما أنه قد أُجري تقييم لوضع اللاجئين في المناطق الحضرية في الكاميرون. واختتمت حديثها قائلة إن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل عن توسيع نطاق المجال الإنساني ومجال اللجوء.

٢٩ - **السيد سعدي** (الجزائر): أشار إلى دعم حكومته لولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وقال إن الجزائر تتطلع إلى العمل مع المفوضية عند تنفيذ تعديل التشريع المتعلق بمركز اللاجئين وتقديم الحماية والدعم المعزَّزين إلى اللاجئين الصحراويين في بلده.

٣٠ - **السيدة روين** (كوستاريكا): قالت إن عدد حالات الإعادة الطوعية آخذة في التناقص وهو ما أدَّى إلى وجود مجموعات من لاجئين شبه دائمين. وأضافت قائلة إنه من هذه الناحية هناك حاجة إلى تقديم المزيد من المعلومات عما يمكن القيام به لجعل أعمال المفوض السامي متسمة بالاستدامة. واختتمت حديثها قائلة إن تقديم المزيد من التفاصيل عن الدراسة التي أُجريت بشأن الإسهامات التي تقدمها البلدان المضيفة والكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقدِّم دعمه للبلدان المضيفة خلاف إعادة التوطين.

٣١ - **السيد زيغلوف** (الاتحاد الروسي): طلب من المفوض السامي أن يقدِّم تفاصيل عن التدابير التي يمكن للدول أن تتخذها للحد من حالات انعدام الجنسية.

٣٢ - **السيد تاغلي** (شيلي): طلب مزيداً من المعلومات عن العلاقات القائمة بين مفوضية شؤون اللاجئين والهيئات الإقليمية وعن الكيفية التي يمكن بها تكثيف التعاون مع المفوضية.

٣٣ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إنه حتى بعد أن اجتاحت الفيضانات باكستان لم يتغيَّر النهج السخي الذي يتبعه هذا البلد إزاء اللاجئين. وأضاف قائلاً إن مفوضية شؤون اللاجئين تعمل مع باكستان لمساعدة ضحايا الفيضان، بما يشمل ٦٠ ٠٠٠ لاجئ أفغاني دُمرت بيوتهم بسبب الفيضان. وأشار إلى أنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يقدِّم دعماً معقولاً إلى مشروع

للمفوضية يهدف إلى دعم المجتمعات المضيفة في باكستان التي تعاني من عجز اقتصادي شديد.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن التشريع المطبَق في البرازيل بالنسبة للجوء هو من بين أفضل التشريعات في العالم؛ فهي تقبل اللاجئين للإقامة في حالات الطوارئ بعد مرور ٧٢ ساعة على تقديم إخطار مسبق. والبرامج التي تنفذها البرازيل للحدّ من الفقر، مثل تقديم مِنح نقدية إلى الأسر الفقيرة، شجع على وضع برامج مماثلة للاجئين وللأشخاص الآخرين المحتاجين في أماكن أخرى من العالم. وذكر أنه يجب أن تشجِّع سياسات الهجرة حماية من يحق لهم الحصول على الحماية وفقاً للقانون الدولي وألا تغلق الأبواب في وجوههم.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن النرويج قدَّمت إسهامات كبيرة في مجالات الحماية وإعادة التوطين وتقديم المساعدة المالية. وسيكون من الخطأ أن تنفق مفوضية اللاجئين بنساً واحداً في غير محله عندما تكون هناك حاجة إلى التوجه نحو تلبية هذه الحاجة الماسة. وقال إنه في حين أن مبلغ ١٠ ملايين دولار أو ٢٠ مليون دولار لا يبدو كبيراً مقارنة بميزانية إجمالية قدرها حوالي بليوني دولار فإن هذه المقارنة ليست مقارنة ملائمة. فهذان المبلغان يمكن أن يؤديا إلى تغيير وضع ما عند استخدامهما في أنشطة إنقاذ الحياة. وأشار إلى أنه يجب أن تخفَّض إلى أقصى حدّ ممكن المبالغ التي يتم إنفاقها على الموظفين وذلك لتوفير المزيد من الأموال من أجل الأشخاص الذين تتولى المفوضية رعايتهم.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن اليمن يتَّبع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للاجئين الصوماليين وذلك على الرغم من التحديات الأمنية والاقتصادية الكبيرة التي يواجهها. وأشار إلى أن عدم الإعادة القسرية تثير الاهتمام لدى الجميع.

٣٧ - وقال إن كل وضع للاجئين يستمر لفترة طويلة له خصائصه. فإعادة التوطين هي النهج الرئيسي المتَّبع في نيبال. وقدَّمت الولايات المتحدة الأمريكية فرصاً لإعادة التوطين إلى ٦٠ ٠٠٠ شخص، وأبدت كندا واستراليا سخاءً في إعادة توطين لاجئين من نيبال.

٣٨ - واستطرد قائلاً إن تنزانيا قد منحت الجنسية إلى بوروندين وصلوا إليها في عام ١٩٧٢. وعاملت إيران بسخاء لاجئين من أفغانستان ونظَّمت أوضاعهم وقدَّمت إليهم تصاريح عمل.

٣٩ - وذكر أنه في البلقان يجري العمل من أجل استئناف التعاون مع صربيا وكرواتيا والبوسنة. وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته اللجنة التنفيذية تعهدت هذه البلدان، والجبل الأسود، بإغلاق المراكز التي تستقبل لاجئين. ومن المأمول أن تؤدي المفاوضات التي تلقى دعماً من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إيجاد حلول لجميع اللاجئين بسبب حرب البلقان. وتعتبر أيضاً الإعادة الطوعية إلى الوطن مجالاً للتعاون.

٤٠ - وأشار إلى أنه قد جرى وضع استراتيجية مع السودان لتحسين الظروف المعيشية للاجئين إريتريين عددهم ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ.

٤١ - وقال إن هناك مشاريع لتحسين الظروف البيئية في مخيمات اللاجئين. وأشار إلى أنه قد عُقدت مع شركات شراكات تتعلق بالطاقة المتجددة وذلك من أجل توليد الطاقة الشمسية وإنتاج أفران تستهلك قدراً أقل من الأخشاب، وهو ما شأنه أيضاً أن يؤدي إلى تحسين الأمن بالنسبة للنساء. ويجري تنفيذ مشاريع لإصلاح الأضرار البيئية في المناطق التي كان اللاجئون يعيشون فيها، وكذلك في أوغندا وغينيا.

٤٢ - وذكر أن عدد اللاجئين الزمبابويين في جنوب أفريقيا هو، في الواقع، ٢٣ ٠٠٠ لاجئ فقط، غير أن طالبي اللجوء يمثلون فئة مختلفة. وقال إنه يوجد في جنوب أفريقيا لاجئون زمبابويون يتراوح عددهم بين ٢ مليون و٣ مليون لاجئ

تقريباً. وقد منحت جنوب أفريقيا طالبي اللجوء نفس الحقوق الممنوحة للاجئين. وفي عام ٢٠٠٩ كان عدد طالبي اللجوء الجُدد في جنوب أفريقيا ٢٢٠ ٠٠٠ شخص، غير أنهم لم يكونوا جميعاً لاجئين. وسوف تحدِّد سلطات جنوب أفريقيا من سيحصل منهم على مركز اللاجئ.

٤٣ - وواصل حديثه قائلاً إن الكاميرون قد قبلت، بسخاء، لاجئين من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا. وأضاف قائلاً إنه ينبغي تشجيع البلدان على إنشاء مؤسسات تمكنها من اتخاذ قرارات بشأن مركز اللاجئين، وهو ما يُعتبر مسألة تتعلق بالسيادة. وقال إن مفوضية شؤون اللاجئين تؤيد أيضاً التشريع الذي تعدّه الجزائر والذي يُعتبر تشريعاً له أهمية خاصة في منطقة أدّت التحركات الكبيرة للسكان فيها في بعض الأحيان إلى جعل التمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين أمراً صعباً.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن حل المشكلات الإنسانية هو دائماً حل سياسي وليس حلاً إنسانياً. وأضاف قائلاً إن حالات انعدام الجنسية تشكل أحد الجوانب الرئيسية لولاية مفوضية شؤون اللاجئين وذلك على الرغم من أنه قد سبق التغاضي عنها. وأشار إلى أنه ينبغي تشجيع الدول على أن تصدِّق على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، وأن تسهِّل الحصول على الجنسية. وذكر أنه ينبغي أن يكون لدى الأمهات والآباء القدرة على منح جنسياتهم إلى أطفالهم. والجهود التي تبذلها الدول لمنح الأشخاص عديمي الجنسية جميع الحقوق، فيما عدا الحقوق السياسية، تلقى تشجيعاً قوياً. وتُعتبر التغييرات التي أُدخلت على التشريعات في بنغلاديش وتونس وزمبابوي وفييت نام ونيبال، وكذلك على دستور كينيا الجديد، علامات تشير إلى أن الدول تعالج بجدية بالغة مسألة انعدام الجنسية. وسوف تصبح هذه المسألة مجالاً هاماً من مجالات حقوق الإنسان في السنوات المقبلة.

٤٥ - وأشار إلى أن المفوضية تتعاون مع الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق لوضع إطار للجوء في أوروبا ومع الاتحاد الأفريقي من أجل تطبيق المعاهدات الأفريقية المتعلقة باللاجئين والمشردين. واختتم حديثه قائلاً إن هناك تعاوناً مع المنظمات الإقليمية بشأن منع النزاع وضمان استدامة السلام.

٤٦ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الجهود التي تُبذل من جانب المفوض السامي ومفوضية شؤون اللاجئين لحماية اللاجئين في سوريا هي موضع للتقدير الشديد من جانب الحكومة السورية. وأضافت قائلة إنه مما يؤسف له، مع ذلك، أنه رغم هذه الجهود والنداءات المتكررة التي وجِّهت إلى المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين في سوريا كانت المساعدة المقدَّمة ضئيلة للغاية.

٤٧ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): قال إن التقارير التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين تتناول أعمالاً حكومية دولية بالغة الخطورة. وأضاف قائلاً إنه لا توجد لدى أي شخص سلطة افتراض عدد طالبي اللجوء في بلد مضيف. وذكر أنه لا يقلِّل من قيمة الأعمال التي تقوم بها المفوضية غير أن ما أشارت إليه من أن سخاء حكومة جنوب أفريقيا قد نتجت عنه مسائل بالنسبة لمتابعة الإحصاءات إنما ينطوي على مشكلات. وأشار إلى أن حكومة جنوب أفريقيا قبل أبلغت حكومته رسمياً بأنه لا توجد لديها بيانات تفصيلية عن عدد طالبي اللجوء في البلد حسب البلد الأصلي. وقال إن وفده يأمل في أن تكون المفوضية أكثر صدقاً عندما تصف مستقبلاً أحوال الزمبابويين في الخارج. واختتم حديثه قائلاً إنه إذا كان لدى المفوضية دوافع خفية بالنسبة لبلده فإنه ينبغي عليها، مع ذلك، ألاّ تشرك اللاجئين.

٤٨ - **السيد غوتيريس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): أعرب عن تقديره لشعب وحكومة

سوريا لما قدماه بسخاء إلى لاجئين كثيرين من المنطقة باتخاذ إجراءات من بينها الالتزام بعدم الإعادة القسرية واتباع نهج يتسم بالمرونة إزاء عودة اللاجئين العراقيين تدريجياً إلى وطنهم. وقال إنه على الرغم من ضآلة الموارد المتاحة فإن اللاجئين لا يتم إبعادهم في مخيمات بل إنهم يشاركون الشعب السوري في المنازل والمجتمعات المحلية. وذكر أن البلد يواجه نتيجة لذلك ضغوطاً اقتصادية كبيرة، وهو يناشد المجتمع الدولي أن يقدِّم دعمه إلى سوريا.

٤٩ - وأضاف قائلاً إنه لا يريد أن يدخل في جدل مع وفد زمبابوي. وذكر أن الأرقام التي قدمتها المفوضية كان مصدرها حكومة جنوب أفريقيا، وهي مصدر موثوق به، ولكنه يتعهد بمراجعة الأرقام وتصحيحها إذا دعت الحاجة، وسوف يتابع الأمر بنفسه.

٥٠ - **السيدة مايا** (تيمور - ليشتي): قالت إن وفدها يثق في قيادة المفوض السامي ويهيب بالمجتمع الدولي أن يقدِّم الدعم إلى المفوضية.

٥١ - **السيد لامبيرت** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي أيسلندا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، إضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، وأعرب عن القلق إزاء تقليص المجال الإنساني، وفرض قيود على الدخول لأغراض إنسانية، وتُكرر شن هجمات على الأفراد، وهو ما حال دون قيام مفوضية شؤون اللاجئين بتقديم المساعدة إلى من يحتاجون إليها. وأضاف قائلاً إن الاتحاد يثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها المفوض السامي لتسهيل التوصل إلى حلول دائمة للمشكلات المتعلقة باللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، ويشجعه على تعزيز الحوار مع الشركاء المعنيين من هذه الناحية.

٥٢ - واستطرد قائلاً إنه يجري العمل لوضع برنامج مشترك للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة عدد أماكن إعادة التوطين للاجئين في الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن الاتحاد يركز على وضع برامج للحماية الإقليمية بهدف تعزيز القدرات الوطنية لحماية اللاجئين في المناطق القريبة من بلدانهم الأصلية وتحسين الحماية من خلال العودة الطوعية والاندماج المحلي وإعادة التوطين.

٥٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تركز مفوضية شؤون اللاجئين اهتمامها على تعزيز الدعم الدولي لحالات اللجوء الطويلة الأجل، التي تشمل ما يزيد عن ٥,٥ مليون لاجئ، وتحديث المبادرة الخاصة لإعادة تنشيط عملية البحث عن حلول بالنسبة للعديد من هذه الحالات. وأضاف قائلاً إن الاتحاد يرحِّب بالسياسة الجديدة المتعلقة بحماية اللاجئين والتوصل إلى حلول في المناطق الحضرية، ويدعو المفوض السامي إلى مواصلة اتباع هذه السياسة وتسهيل إجراء مناقشة في العام القادم بشأن تنفيذها وإقامة شراكات استراتيجية مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

٥٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتزام المفوض السامي بعملية التغيير الهيكلي والإداري بما يبرز الحاجة إلى الوصول بقدرات المفوضية إلى المستوى الأمثل كي تؤدي مهامها بفعالية وتنفذ إطاراً للسياسة يكون مستنداً إلى النتائج، إضافة إلى عملية تقييم للاحتياجات العالمية، وهو ما يتيح فرصة فريدة للتركيز منذ البداية على الحاجات الحقيقية للمستفيدين عند وضع البرامج وتحديد التدخلات ذات الأولوية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي على المفوض السامي أن يتبادل الآراء بشأن البيئة الجديدة المتعلقة بالجوانب المالية والسياسة التي نتجت عن أول ميزانية للمفوضية تستند إلى

الاحتياجات. وذكر أن الاتحاد قد أحاط علماً مع الارتياح بالمعلومات الواردة في تقرير المفوض السامي (A/65/12) المتعلق بالشراكات والتنسيق مع الجهات الإنسانية الفاعلة ذات الصلة، وهي معلومات لها أهمية أساسية بالنسبة للاستجابة للإصلاحات الإنسانية ولتنفيذ تلك الإصلاحات. وقال إنه ينبغي أن يواصل المفوض السامي العمل على نحو وثيق للغاية مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز نظام التنسيق بين الجماعات وزيادة الفعالية العامة للمساعدة المقدَّمة.

٥٥ - واختتم حديثه قائلاً إنه من المأمول أن تؤدي الاحتفالات السنوية المقبلة بعقد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية إلى زيادة عدد التصديقات وتشجيع المجتمع الدولي على زيادة الجهود التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين.

٥٦ - **السيد غاسبار مارتينز** (أنغولا): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إنه من المهم إبراز الدور الحاسم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في خفض عدد اللاجئين في جنوب أفريقيا، وكذلك إنجازات المفوض السامي والإصلاحات الداخلية التي نُفذت والتي تتعلق، على وجه الخصوص، بتدابير فعالية التكاليف. وأضاف قائلاً إن الجماعة تلاحظ مع القلق انعدام الأمن وتجدد النزاعات السائدة في أفريقيا، وهو ما أدّى إلى نزوح ملايين الأشخاص وحالَ دون عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وقد ازداد الوضع سوءاً بسبب التدهور الاقتصادي العالمي.

٥٧ - واستطرد قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدرك أن تدفقات اللاجئين لها أثر أمني وأثر اجتماعي - اقتصادي على البلدان النامية التي تتيح لهم بسماحة اللجوء، ولذلك فإنها تعتبر أن الوقاية لها أهمية أساسية في معالجة الأسباب الجذرية للخروج من البلدان الأصلية وللتوصل إلى حلول دائمة للمشكلة. وذكر أن بعض بلدان الجماعة قد نفَّذت مبادرات هامة لتمكين اللاجئين من أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم من خلال الحصول على التعليم والوظائف وبتلبية الحاجات الخاصة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن الجماعة تشارك في الرأي الذي مفاده أن وضع استراتيجية شاملة لحل مشكلة آلاف اللاجئين الذين تحاصرهم ظروف للاجئين طال عهدها وإنه ينبغي تحسين الاندماج المحلي وظروف المعيشة. وذكر أن الجماعة تثني على الجهود التي تبذلها المفوضية لمساعدة بلدان المنشأ في توفير بيئة تفضي إلى تحقيق إعادة الإدماج المستدام.

٥٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه في عدد من البلدان لا تحظى المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين بالتأييد. ويجري القبض على اللاجئين واحتجازهم دون أن توجَّه إليهم تهم جنائية. وقد أعيد لاجئون آخرون رغم إرادتهم إلى أماكن قد تتعرض فيها حياتهم للخطر، أو إلى أماكن تقتصر على المخيمات أو إلى مواقع نائية. وأشار إلى أن كثيرين لم يتمكنوا من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية. ولهذا فإن الجماعة تشجع الجهود الجارية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والتي شجعت على اتباع نهج إنساني لحل مشكلات اللاجئين في القارة من خلال اتفاقيتها المتعلقة باللاجئين والاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المشردين داخلياً في أفريقيا وتقديم المساعدة إليهم.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تثني على الحوار الذي أجراه المفوض السامي بشأن تحديات الحماية، وهو حوار يضمن تعاوناً أوثق لتقديم الحماية الكافية إلى اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وأضاف قائلاً إن العالم سوف يحتفل قريباً بمرور ٦٠ عاماً على إنشاء مفوضية شؤون اللاجئين، وكذلك بالذكرى السنوية لعقد اتفاقية عام

١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يؤدي هذا إلى إتاحة الفرصة لإثارة الوعي العام بالنسبة للمشكلات التي تؤثر على اللاجئين ولتقييم الجهود الفردية التي تهدف إلى تلبية حاجاتهم.

٦٠ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إنه بالنظر إلى تزايد العنف الموجَّه ضد العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة فإن مفوضية شؤون اللاجئين قد اتخذت خطوات لتعزيز نظامها المتعلق بإدارة الأمن وذلك بالتعاون مع مكتب خدمات الإشراف الداخلي. وأضاف قائلاً إنه مع ذلك يحث جميع الدول على أن تصدق على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وتنفذها بالنظر إلى أن المسؤولية الأساسية عن سلامة أفراد الأمم المتحدة والأفراد العاملين في المجال الإنساني تقع على عاتق الحكومة المضيفة. وأضاف قائلاً إنه في ظروف النزاع يقع على الأطراف واجب تسهيل عمل المنظمات الإنسانية، وخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم وحماية المكان اللازم لتقديم الخدمات الإنسانية والامتناع عن تسييس المساعدة الإنسانية؛ كما أنه يقع على عاتق الدول واجب آخر يتمثل في منح اللجنة والمفوضية إمكانية الوصول دون شروط وعلى الفور إلى اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في جميع الظروف.

٦١ - واستطرد قائلاً إنه لا يزال يحق للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً المقيمين في مخيمات أو مستوطنات أن يتمتعوا بحقوقهم الأساسية، بما يشمل حُرية التنقل. ويتعيَّن على أطراف النزاع أن تقدِّم الإشراف المدني وأن تحمي الأشخاص المقيمين في مخيمات من التجنيد العسكري والعنف، بما يشمل العنف الجنسي. وإضافة إلى هذا فإنه تقع على الأطراف مسؤولية أساسية بالنسبة لمساءلة منتهكي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. غير أنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات محاكمة وطنية توجد على المستوى الدولي بدائل تتمثل في قائمة المراقبة ونظام الجزاءات الخاصَين بمجلس الأمن، إضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأضاف قائلاً إنه من الممكن أن تسهم المصالحة في مرحلة ما بعد النزاع من خلال عمليات قضائية مستقلة وغير متحيزة في الإعادة الطوعية إلى الوطن وعودة الأشخاص المشردين داخلياً، غير أن هذا ليس كافياً في حدّ ذاته وينبغي أن يكون مصحوباً بسياسات أفضل للتعمير والتنمية وبإنفاذ حقوق الملكية وخاصة بالنسبة للنساء.

٦٢ - وواصل حديثه قائلاً إنه من المحتمل أن يزيد عدد الأشخاص عديمي الجنسية، الذي يقدَّر حالياً بإثنى عشر مليون شخص، نتيجة للهجرة بسبب المناخ. وأشار إلى أن أوجه القلق لدى الأشخاص الذين يواجهون صعوبة بالغة في المطالبة بحقوقهم الأساسية وفي المشاركة على قدم المساواة في المجتمع قد أدت مؤخراً إلى أن تنضم ليختنشتاين إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، كما أنها ستواصل أيضاً العمل مع مفوضية شؤون اللاجئين من أجل تحسين قوانينها الوطنية المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين.

٦٣ - **السيدة الجندي** (مصر): أشارت إلى أن مصر تشعر بالقلق لأن مفوضية شؤون اللاجئين تفتقر إلى الموارد الكافية لتمويل أنشطتها، وخاصة عندما تتفاقم الأزمات الغذائية بسبب تغيُّر المناخ، وأن آثار الأزمات المالية والاقتصادية لا تزال مستمرة. وقالت إنه يجب تقديم الموارد الكافية إلى المفوضية كي تنفِّذ ولايتها وتلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من اللاجئين والنازحين. وأضافت قائلة إنه يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يكثِّف جهوده لتسوية النزاعات سلمياً، بالإضافة إلى تعزيز قدرة هيئات الأمم المتحدة على مساعدة البلدان الخارجة من نزاعات على تحقيق الأمن واحترام حقوق

الإنسان وتعزيز التنمية بما يساعد على عودة اللاجئين إلى أوطانهم.

٦٤ - وواصلت حديثها قائلة إنه يجب تعزيز القانون الدولي للاجئين من أجل حمايتهم على نحو أفضل. وإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تبذل جهود لحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، وخاصة عندما تتذرع الدول بالهواجس الأمنية أو تفرض قيوداً على الهجرة بدعوى حماية الهوية الوطنية. ويجب تفعيل المشاركة في تحمُّل الأعباء والمسؤوليات لدى تقديم المساعدة إلى اللاجئين. وأضافت قائلة إنه ينبغي تشجيع الدول المتقدمة النمو على استقبال أعداد متزايدة من اللاجئين وتقديم الدعم الفني والمالي إلى البلدان الخارجة من نزاعات لمساعدتها في بناء قدراتها المؤسسية وتقديم الخدمات الأساسية لكافة مواطنيها. وذكرت أنه يجب أيضاً تقديم التمويل لضمان إشراك اللاجئين في عمليات المصالحة الوطنية وبناء السلام. وفي هذا الإطار يمكن أن تقوم لجنة بناء السلام بدور أساسي لتعزيز المساهمة الدولية.

٦٥ - واستطردت قائلة إن مصر تشارك باستمرار في جهود تطوير أُسس القانون الدولي للاجئين من أجل تحقيق مشاركة أكثر عدلاً في تحمل الأعباء والمسؤوليات. وأضافت قائلة إن مصر تعمل أيضاً على تحسين أنشطة المفوضية من أجل معالجة التحديات الجديدة على نحو أفضل، بما يشمل تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ. وذكرت أن ضمان أن تتوفر لدى المفوضية القدرة على مواجهة تداعيات الكوارث الإنسانية مع توفير الموارد اللازمة لتمويل برامجها الأساسية يتطلب التوصل إلى إطار متوازن يأخذ في الاعتبار ضغوط الميزانية. وأشارت إلى أنه من الضروري ضمان التوزيع الجغرافي العادل في إطار هيكل المفوضية بما يصحح الاختلال القائم حالياً من حيث استئثار عدد من الدول المتقدمة بالنسبة الأكبر من الوظائف.

٦٦ - **السيد زهو** نينغيو (الصين): قال إن الصين لا تزال تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم، وأساساً في أفريقيا وآسيا، والعائق الذي تمثله هذه المشكلة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة. وبالنظر إلى أن هذه المشكلة لها بُعد عالمي فإنه من رأي الصين أن حلها يتطلب استجابة ملائمة من المجتمع الدولي الذي ينبغي عليه أن يعمل لمعالجة أعراضها والقضاء على أسبابها الجذرية بدافع من روح التضامن الدولي وتبادل الأعباء من خلال تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المناطق التي يتدفق منها اللاجئون. وأشار أيضاً إلى أن البلدان النامية تتحمَّل حتى الآن العبء الأكبر بالنسبة لإيواء اللاجئين، وقال إن مهمة تقديم الدعم الاقتصادي اللازم إليهم تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٧ - وأشاد بالأعمال التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين، وأشار إلى أن بلده يأمل في أن تحقق المفوضية التوازن اللازم بين الأعمال التي تقوم بها لحماية اللاجئين والجهود التي تبذلها لوقف إساءة استخدام مركز اللجوء الدولي، ودعا لتحقيق ذلك إلى إقامة تعاون وثيق بين المفوضية والحكومات الوطنية. وأكَّد في نهاية حديثه أن الصين، كدولة موقِّعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٧٦، مستعدة لزيادة تعاونها مع المفوضية وتقديم مساهمتها الواجبة للبرامج الدولية لحماية اللاجئين.

٦٨ - **السيدة عبد الرحمن** (السودان): قالت إن بلدها ملتزم بتعزيز استراتيجيته الوطنية المتعلقة باللاجئين والمشردين داخلياً. وأضافت قائلة إن هذا الالتزام ينبع من الالتزامات التي تقع على عاتق بلدها كدولة موقِّعة على العديد من الصكوك الدولية ومن مورثاته الشعبية التي تحث على إعانة المحتاج. واستطردت قائلة إنه من هذه الناحية أنشأ السودان

لجنة وطنية لتسهيل عودة اللاجئين السودانيين إلى الوطن، كما أنشأ مفوضية سامية للاجئين بحيث تكون مناظرة لمفوضية شؤون اللاجئين. وأضافت قائلة إن السودان لا يزال يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين من دول الجوار، ويقدِّم إليهم الخدمات الصحية والتعليمية ويصدر لهم وثائق هوية وذلك من أجل دمجهم في المجتمع. وأشارت إلى أن السودان يقدِّم معلومات عن أماكن اللاجئين، وهو على اتصال دائم بمفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة ''اليونيسيف'' ووكالات أخرى تعمل مع اللاجئين في البلد. وقد عقدت الحكومة أيضاً اتفاقات مع بلدان مانحة تقدِّم المساعدة بموجبها إلى اللاجئين نيابة عن الحكومة.

٦٩ - واستطردت قائلة إن اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً يتمتعون بجميع الحقوق والحريات، بما في ذلك الحق في حُرية الدين وحرية التعبير. وقد أدَّى تنفيذ اتفاق السلام الشامل الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ إلى تمكين الكثير من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين من العودة إلى ديارهم طوعاً، كما يجري أيضاً بذل جهود لتوفير الظروف التي تتيح للأشخاص المشردين داخلياً أن يعودوا إلى دارفور وتحويل المساعدة من إجراءات إنسانية في حالات الطوارئ إلى دعم إنمائي. وذكرت أن السودان يهيب بالبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بجهود الإعادة الطوعية إلى الوطن، وخاصة فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل، وإلى أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لتحقيق الاستقرار في دارفور. واختتمت حديثها قائلة إن السودان يدين انتهاك حقوق اللاجئين ويدعو المجتمع الدولي إلى أن يشجب جميع أنشطة التمرد وتجنيد الأطفال في مخيمات اللاجئين.

٧٠ - **السيد تانين** (أفغانستان): أعرب عن امتنان وفده للمفوض السامي ولموظفيه المخلصين على ما بذلوه من جهود دؤوبة لصالح الأشخاص الأفغان اللاجئين والمشردين داخلياً. وقال إنه بعد مرور ما يزيد عن ٣٠ سنة على بدء النزاع زاد عدد هؤلاء الأشخاص عن عدد جميع السكان الآخرين المماثلين. وقال إنه منذ سقوط نظام طالبان عاد ما يزيد عن ٥,٥ مليون أفغاني إلى وطنهم - وهو أكبر عدد لمن عادوا إلى وطنهم طوعاً في العقود الأخيرة. غير أن هذا العدد يمثل زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في السكان الوطنيين خلال فترة ثماني سنوات وسوف يمثل تحدياً بالنسبة لأية دولة. وأضاف قائلاً إن أوجه القلق بالنسبة لمستوطنات العائدين هي في كثير من الأحيان أوجه قلق أساسية بدرجة كبيرة وتتعلق بالبنية الأساسية والمياه والمأوى وسُبل العيش المستدامة. ومما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تعقد عملية إعادة الدمج أن معظم اللاجئين يعيشون في المنفى منذ الثمانينيات، إن لم يكن طيلة حياتهم.

٧١ - واستطرد قائلاً إن حكومته قد جعلت إعادة اللاجئين الأفغان طوعاً وتدريجياً وبكرامة إلى الوطن مسألة لها أولوية. وفي عام ٢٠١٠، وحده، عاد إلى الوطن بالفعل ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وأضاف قائلاً إن حكومته سوف تواصل من خلال عقد اجتماعات في سياق الاتفاق الثلاثي المعقود بين مفوضية شؤون اللاجئين وأفغانستان، وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية - وهما البلدان اللذان يستضيفان الغالبية العظمى من اللاجئين الأفغان، لتبادل أفضل الممارسات وتحسين التعاون من أجل تحقيق الإعادة المستدامة إلى الوطن. وأشار إلى أن حكومته قد جدّدت التزاماتها مع باكستان في بداية العام، وأن استئناف المشاورات مع جمهورية إيران الإسلامية قد شجعها.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن زيادة عدم الاستقرار والتحديات بالنسبة للوضع الإنساني قد أدَّت إلى تباطؤ شديد في العودة إلى الوطن في عام ٢٠١٠. وإضافة إلى هذا فإن تدهور الوضع الأمني في بعض المناطق قد أدَّى إلى زيادة عدد الأشخاص المشردين داخلياً إلى ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠

شخص. وسوف تواصل الحكومة جهودها الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل للاستراتيجية القطاعية الشاملة المتعلقة باللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين داخلياً وذلك حسبما هو مبيَّن في الركن السابع من الأركان التي ترتكز عليها الاستراتيجية الإنمائية. واختتم حديثه قائلاً إن زيادة القدرة الاستيعابية لها أهمية حيوية وإنه لتحقيق ذلك سوف تسعى الحكومة من أجل تحسين القدرة في الوزارات المعنية بالإعادة إلى الوطن وذلك من أجل زيادة التنسيق بين الوزارات وتعبئة موارد إضافية بدعم من الشركاء الدوليين.

٧٣ - **السيد بارتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مفوضية شؤون اللاجئين هي شريك قيِّم في جهود المساعدة الإنسانية التي تبذلها حكومته وخاصة في العراق وأفغانستان وباكستان والسودان وكولومبيا. وأضاف قائلاً إن الحكومة سوف تواصل دعم المفوضية بالنظر إلى أنها الجهة الوحيدة التي يمكن لها أن تصل إلى أي مكان في العالم، وإلى خبرتها في حماية اللاجئين والدور الهام الذي تلعبه في جهود الولايات المتحدة لإعادة توطين اللاجئين. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تبذلها المفوضية لتشجيع الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وإلى اتفاقية عام ١٩٥٤ واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقتين بانعدام الجنسية.

٧٤ - واستطرد قائلاً إن حكومة الولايات المتحدة تدعم تماماً الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل الإصلاح الداخلي، بما يشمل خفض عدد الموظفين وإرفاق تقييمات للاحتياجات العالمية بطلبات الميزانية، وتحثها على أن تنتهي من تنفيذ هذه الإجراءات في الوقت المناسب. وأشار إلى أن القدرة على توضيح الأثر الملموس لأعمال المفوضية على حياة المستفيدين هو أيضاً عنصر هام. وقال إن وفده يرحب بالأهداف المتعلقة بتحسين رد المفوضية على التهديدات التي يتعرض لها المجال الإنساني وبتعزيز درجة التأهب للحالات الطارئة، ويطلب تقديم بيانات حديثة عن الكيفية التي سوف تؤثر بها هذه الأولويات على العملية الجارية لإصلاح إدارة الموارد البشرية. واختتم حديثه قائلاً إن حكومة الولايات المتحدة سوف تتابع عن كثب التقدم المحرز في جهود الإصلاح الواسع النطاق التي تبذلها المفوضية وذلك بالنظر إلى أن نجاح هذه الجهود يمكن أن يكون مثالاً رائعاً بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - **السيد زهيغلوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ هما الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي للاجئين إذ أنهما يحددان الطبيعة الإنسانية وغير السياسية لمهمة مفوضية شؤون اللاجئين. وأضاف قائلاً إنه ينبغي المحافظة على الدور الرئيسي للجنة التنفيذية. وذكر أن الإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج المحلي والتوطين هي النُهج الثلاثة التي ينبغي أن تطبَّق لمعالجة وضع اللاجئين. وقال إن النداءات المتعجلة لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم بأي ثمن دون اتخاذ تدابير للسلامة هي نداءات تؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي إدانة محاولات استخدام احتياجات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً في تحقيق أهداف سياسية.

٧٦ - وواصل حديثه قائلاً إن الاتحاد الروسي يشعر بنفس القلق الذي يشعر به المفوض السامي إزاء تقلص المجال الإنساني، كما أنه يستقبل أعداداً متزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء كل عام. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن تعزَّز آليات الحماية الوطنية وأن تعمل مفوضية شؤون اللاجئين على دعم وتعزيز هذه الآليات. وذكر أنه ينبغي أن يكون التعاون بين المفوضية والدول مستنداً إلى اتفاقات واضحة بشأن طرائق تنفيذ تدابير للتخفيف عن اللاجئين.

٧٧ - واستطرد قائلاً إنه من الضروري وضع معايير دولية موحَّدة لتحديد مركز اللاجئين وذلك من أجل مواجهة تزايد سوء استخدام حق اللجوء. وإذا لم تؤخذ في الاعتبار

إساءة الاستخدام المتزايدة هذه، وخاصة في مواجهة حالات التدفقات المختلطة، فإن هذا قد يؤدي إلى أن يفقد إقرار حق اللجوء مصداقيته.

٧٨ - وقال إن الدعوة قد وجِّهت لدعم تنفيذ ما توصلت إليه اللجنة التنفيذية في عام ٢٠٠٦ بشأن انعدام الجنسية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً أن تولي المفوضية اهتماماً خاصاً لقرار مجلس حقوق الإنسان الذي اتُخذ في الدورة الثالثة عشرة والمتعلق بحقوق الإنسان والحرمان الطوعي من الجنسية.

٧٩ - وأشار إلى أنه لم يتم بعد التوصل إلى حل بالنسبة لوضع من يطلَق عليهم اسم ''غير المواطنين'' في لاتفيا وإستونيا الذين هم في الأساس أشخاص عديمو الجنسية ويمثلون نسبة كبيرة من السكان في هذين البلدين.

٨٠ - وذكر أن الاتحاد الروسي يعمل على تعزيز قوانينه وسياسات إنفاذ القانون في مجال حقوق اللاجئين. واختتم حديثه قائلاً إنه قد جرى إحراز تقدم في العلاقات بين الاتحاد الروسي ومفوضية شؤون اللاجئين بالنسبة لاتباع نُهج مشتركة لتحديد مركز اللاجئين عندما تكون هناك إجراءات وطنية وضمانات قانونية.

٨١ - **السيد نيشيومي** (اليابان): قال إن اهتمام حكومته بالأمن الإنساني يشمل حماية اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً وتمكينهم. وأعرب عن ترحيب وفده بالإصلاحات الهيكلية التي قامت بإجرائها مفوضية شؤون اللاجئين، وخاصة وضع الميزانية الجديدة ونُظم تقييم الاحتياجات، والجهود التي تهدف إلى الحدّ من الإنفاق. وذكر أن تأييد الأعمال التي تقوم بها المفوضية له أهمية أساسية وذلك من أجل سد العجز في تمويل الوكالة البالغ ١,٣ بليون دولار. وحثّ المفوضية على أن تستفيد من الاحتفال بمرور ٦٠ عاماً على عقد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين كفرصة لاجتذاب مانحين جُدد.

٨٢ - وقال إن الكوارث الطبيعية الجسيمة التي حدثت في السنة السابقة، ومن بينها الفيضانات التي حدثت في باكستان، تبرز أهمية الحدّ من المخاطر، والتأهب ومواجهة الكوارث، بالنسبة لمنع نزوح الناس. وأضاف قائلاً إنه من هذه الناحية يدعو الدول الأعضاء إلى أن تنفِّذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وذلك بالنظر إلى انقضاء نصف مدة تنفيذ الإطار. وذكر أن حكومة اليابان تعمل من جانبها مع منظمات إقليمية ومنظومة الأمم المتحدة على المستوى العالمي لمعالجة مسألة الحدّ من الكوارث التي تُعتبر مسألة حرجة.

٨٣ - وأعرب عن قلق وفده لانخفاض عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى أوطانهم في السنة السابقة إلى مستوى لم يصل إليه من قبل، وذلك بالنظر إلى عدد الأشخاص الذين سيصبحون لاجئين جُدد نتيجة للنزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم. وقال إن حكومته تشعر بنفس القلق المشترك إزاء تقلص المجال الإنساني. وأضاف قائلاً إن العنف الذي تمارسه جماعات مسلحة خلاف الدول ضد المدنيين والجهات الفاعلة الإنسانية يثير قلقاً خاصاً. وأشار إلى أنه سوف يتم تعزيز إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من خلال الالتزام بمبادئ الحياد والاستقلالية، وكذلك ببذل جهود طويلة الأجل لبناء الثقة فيما بين من يعنيهم الأمر. وذكر أن وفده يؤكد من جديد أيضاً الحاجة إلى مساعدة يكون من شأنها إدماج منظور جنساني وذلك بالنظر إلى أن النساء تقعن في كثير من الأحيان ضحية للنزاعات. وقال إن الحكومات لها دور حاسم في إعادة توطين اللاجئين وفي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل عدم توفر إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية والغذاء والماء.

٨٤ - واستطرد قائلاً إن حكومة اليابان تعتبر مفوضية شؤون اللاجئين شريكاً هاماً في المجالات الرئيسية لسياستها الخارجية المتعلقة بالأمن الإنساني وبناء السلام. وقد قدَّمت الحكومة للمفوضية مبلغاً قدره ١٤٣ مليون دولار، وهو أكبر إسهام قدمته حتى الآن ويشمل نسبة كبيرة من الأموال غير المخصصة التي ستزيد من مرونة الأنشطة التي ستقوم بها المفوضية. وذكر أن وكالة التعاون الدولي اليابانية قد نفَّذت ما يزيد عن ٥٠ مشروعاً في ثلاثين بلداً، وهي مشاريع تشمل التعاون مع المفوضية في برنامج لإعادة التوطين وإعادة الدمج من أجل اللاجئين. واختتم حديثه قائلاً إن الحكومة قد بدأت أيضاً في تنفيذ برنامج لإعادة التوطين من أجل إحضار لاجئين من ميانمار إلى اليابان، وهو ما يؤكد أهمية إعادة التوطين كوسيلة لتخفيف حدَّة مشكلة حالات اللاجئين التي طال أمدها.

٨٥ - **السيد صديق** (باكستان): قال إن تركيز المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية ينصَّب على احتياجات اللاجئين وحدها ويتجاهل الأثر الطويل الأجل لأزمات اللاجئين المتعلقة بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والسياسية للمجتمعات المضيفة. وأضاف قائلاً إنه يجب أن تقدَّم المساعدة من أجل تنمية البلدان المضيفة التي تأثرت سلبياً بوجود اللاجئين لفترات طويلة.

٨٦ - واستطرد قائلاً إنه في حين أن وفده يشجع الجهود التي تبذلها مفوضية شؤون اللاجئين بالنسبة للإصلاح الداخلي الذي يهدف إلى الاستجابة بفعالية للتحديات المعاصرة فإنه يحث المفوضية على أن يظل تركيزها منصّباً على المسألة الأساسية وهي مسألة اللاجئين.

٨٧ - وواصل حديثه قائلاً إن باكستان قد استضافت واحدة من أكبر مجموعات اللاجئين في العالم لفترة تزيد عن عقدين بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار في أفغانستان. وقال إن شعب باكستان وحكومته قد قدَّما المعونة بسخاء إلى هؤلاء اللاجئين وعملا على ضمان أن تكون إعادتهم إلى وطنهم تدريجية وطوعية. وأضاف قائلاً إن وجود جماعات اللاجئين لفترات طويلة كانت له عواقب وخيمة على القطاع الأمني وسوق العمالة والبنية الأساسية العامة لباكستان، وهو وضع صعب تحوَّل إلى أزمة إنسانية بسبب الفيضانات التي اجتاحت البلد مؤخراً والتي تعتبر الأسوأ في تاريخه. وذكر أنه مع ذلك فإن الحكومة تنفِّذ بحزم التزاماتها الأخلاقية والإنسانية تجاه اللاجئين الأفغان المسجَّلين البالغ عددهم ١,٧ مليون لاجئ وغير المسجَّلين الذين يزيد عددهم عن مليون لاجئ في البلد. وأشار إلى أن التعهدات الدولية بتقديم الموارد من أجل تحسين حالة اللاجئين قد انخفضت على مر السنين. ومع ذلك فإن الحكومة قد وضعت استراتيجية جديدة للمسائل المتعلقة باللاجئين، وهي استراتيجية تركز على الإعادة الطوعية إلى الوطن، وإصلاح إجراءات منح التأشيرات، وتطوير المناطق التي تستضيف اللاجئين، وتعبئة الدعم الدولي، وتحسين إدارة الحدود. وقال إنه من الممكن أن تعزَّز هذه الجهود بدرجة كبيرة من خلال إشراك المجتمع الدولي، ولو أن التوصل إلى حل نهائي للوضع سيتوقف على نجاح جهود إعادة الدمج وإعادة التأهيل في أفغانستان، وهو ما يتوقف بدرجة كبيرة على الدعم المقدَّم من مفوضية شؤون اللاجئين ومجتمع المانحين.

٨٨ - واستمر في حديثه قائلاً إن حكومة باكستان وحكومة أفغانستان ومفوضية شؤون اللاجئين قد جدَّدت اتفاق إعادة التوطين المعقود بينها، وبلغ عدد اللاجئين الذين أعيدوا إلى وطنهم خلال السنة الماضية حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ. وقال إن حكومة باكستان سوف تواصل العمل مع مفوضية شؤون اللاجئين لتقديم مأوى مؤقت للاجئين والعمل من أجل المحافظة على كرامتهم وسُبل عيشهم وديارهم، كما أنها تحث المجتمع الدولي على القيام بدور

إيجابي في هذه العملية. واختتم حديثه قائلاً إن الوفاء بالمسؤولية المشتركة للدول الأعضاء تجاه اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين يجب أن يشمل إيجاد وسائل جديدة لتوفير المأوى والحماية بما لا يؤدي إلى حدوث توترات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلدان المضيفة.

٨٩ - **السيد سريفالي** (تايلند): قال إن التغييرات في التوجهات المتعلقة بالهجرة وضعت أمام مفوضية شؤون اللاجئين تحديات جديدة، مثل الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الهجرة المختلطة في مناطق مختلفة من العالم. وأضاف قائلاً إن الأشخاص الذين يقومون بتهريب الناس والاتجار بالبشر يصبحون أكثر ثراءً وأكثر ذكاءً. فالشبكات الممتدة لهؤلاء الأشخاص تمكِّنهم من اختيار بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد لتحديد أسهل مسارات الهجرة بما يضمن تحقيق أكبر قدر من الأرباح. وأشار إلى أنه مما يثير القلق بصفة خاصة أنه يتم تقديم المهاجرين في بعض الأحيان على أنهم ''لاجئون'' وذلك بالنظر إلى أنه ليس من المحتمل أن يُحتجز طالبو اللجوء أو أن يحاكَموا جنائياً.

٩٠ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى تزايد صعوبة محافظة البلدان على سلامة حدودها ونُظمها المتعلقة بالهجرة فإن اتخاذ المزيد من الإجراءات قد أصبح أمراً أكثر أهمية. وقال إن تايلند تعمل بجدِّية من أجل تحسين إدارة حدودها، خاصة بالتعاون مع الحكومة السويسرية، كما أنها تعمل على تعزيز التعاون من هذه الناحية مع بلدان الجوار وتشارك في عمليات تشاورية إقليمية مختلفة. وذكر أن بلده يؤيد دور المفوضية في عملية بالي المتعلقة بتهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وكذلك مبادرة المفوض السامي المتعلقة بإجراء حوارات سنوية بشأن التحديات المتعلقة بالحماية مع الدول والجهات الشريكة المختلفة، كما أنه يتطلع إلى المشاركة في حلقة العمل المقبلة التي ستُعقد في مانيلا بشأن عملية بالي.

٩١ - وقال إن تايلند، كبلد مضيف، لا تزال تقدِّم المأوى لما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الأشخاص المشردين الذين وفدوا من بلدان مجاورة، كما أنه يبذل أقصى جهده للتغلب على الثغرات المتعلقة بالحماية والتوصل إلى حلول دائمة لمشكلات اللاجئين. وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٩، تعاونت الحكومة التايلندية مع مفوضية شؤون اللاجئين في تنفيذ مشروع تجريبي للفرز المسبق من أجل تعجيل نظام السماح بالدخول الذي وضعته، مع المحافظة على مصداقية النظام بالتأكد بأن من ليسوا بحاجة إلى حماية لا يحصلون عليها. وذكر أن مراكز المساعدة القانونية في بعض مناطق الإيواء المؤقت قد حققت نجاحاً، وأن هناك خططاً لتوسيع نطاق تلك المراكز ليشمل مناطق أخرى مماثلة. ويجري، بمساعدة من المفوضية، تحقيق تقدم بالنسبة لتسجيل المواليد وإصدار شهادات ميلاد للأطفال الذين يولدون من والدين مشردين في مناطق إيواء مؤقتة.

٩٢ - وبالنسبة للحلول المستدامة، قال إن حكومته تواصل العمل مع مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وعدد من بلدان ثالثة بشأن برامج إعادة التوطين. وأضاف قائلاً إنه قد جرى الاضطلاع بحملات إعلامية، كما جرى بانتظام توسيع نطاق التدريب المهني والتدريب على اللغات، وكذلك برامج التوجه الثقافي، لضمان أن يكون الأشخاص المشردون الذين أعيد توطينهم قادرين على ممارسة حياتهم المنتجة في بلدان ثالثة. وقال إن تايلند تقدِّر بدرجة كبيرة البرامج التي قدمها المجتمع الدولي على مدى السنوات الماضية، ويرحِّب باليابان باعتبارها أول بلد آسيوي لإعادة التوطين يقبل مجموعة من الأشخاص المشردين في إطار مشروع تجريبي.

٩٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها تايلند لسد الفجوات فإنه لا تزال هناك عقبات. وقال إن الأزمة المالية العالمية تضغط أيضاً على حكومته وعلى

البلدان المانحة. وهناك اتجاه مثير للقلق بدرجة أكبر وهو أن الرغبة في تحقيق الحل الأكثر دواماً، وهو الإعادة الطوعية، قد تضاءلت إلى حدّ ما. وبالنسبة لمجتمعات ما بعد النزاع، من الممكن أن تسهم الإعادة الطوعية إلى الوطن بدرجة كبيرة في بناء السلام وبناء الدولة. واختتم حديثه قائلاً إنه لهذا فإن تايلند، على الرغم من أنها تواجه واحدة من حالات النزوح الأطول أمداً في العالم، سوف تواصل العمل على تطوير مهارات الأشخاص المشردين على أمل أن يصبحوا قادرين في يوم ما على أن يعودا إلى وطنهم بطريقة مأمونة وطوعية وكريمة كي يسهموا في تطويره.

٩٤ - **السيد ستينفولد** (النرويج): قال إن مفوضية شؤون اللاجئين تعالج بشكل متزايد حالات طويلة الأمد وليس حالات طارئة، ولذلك فإن هناك حاجة إلى زيادة التأكيد على تقاسم الأعباء. وأضاف قائلاً إن النرويج تقدَّر تقديراً بالغاً سخاء البلدان النامية التي تستضيف نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من اللاجئين في العالم. وإضافة إلى هذا فإن النرويج قد وافقت أيضاً على أن ترأس مجموعة اتصال لتشجيع إعادة اللاجئين الأفغان الموجودين في إيران إلى وطنهم طوعاً وتحسين ظروف اللاجئين الذين يبقون في ذلك البلد.

٩٥ - وواصل حديثه قائلاً إن هناك حاجة إلى التمييز بين الهجرة واللجوء، وإلى وضع آليات تعالج أوجه القلق التي تواجه الدول بالنسبة للهجرة الشرعية. وأشار إلى أن الإدارة الإنسانية للهجرة ولإجراءات مراقبة الحدود لها أهمية حيوية إذا كانت الدول ستواصل إتاحة اللجوء. ومن هذه الناحية، ومن أجل ضمان الحماية للمحتاجين، عدَّلت النرويج تشريعها المتعلق بالهجرة ووسَّعت نطاق تعريف مركز اللاجئ. غير أن الأُطر التشريعية والسياسية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً لا تزال غير كافية في بعض الدول. فهناك ما يزيد عن ٢٧ مليون شخص مشرد داخلياً أرغموا على الانتقال بسبب النزاعات في عام ٢٠٠٩؛ كما أنه ينبغي أن تواصل مفوضية شؤون اللاجئين تعاونها الوثيق مع ممثل الأمين العام لحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المشردين داخلياً وذلك من أجل مواجهة التحديات التي يشكلها هذا العدد. وإضافة إلى هذا فإنه لتحسين نوعية الرد الإنساني هناك حاجة إلى أن تركز المفوضية على المسائل الجنسانية وأن تحدِّد، بالتعاون مع وكالات أخرى، طرائق تقديم الدعم إلى النساء العاملات في الأمم المتحدة.

٩٦ - وقال إن النرويج تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنسيق الممارسات التجارية، بما يشمل إدارة الموارد البشرية. ومن هذه الناحية، هناك حاجة إلى تحليل الآثار وذلك من أجل تقييم المقترحات التي تقدمها اللجنة الدولية للخدمة المدنية من أجل تنسيق استحقاقات موظفي الكيانات المختلفة التابعة للأمم المتحدة. غير أن هناك حاجة إلى مواءمة هدف التنسيق كي يكون متوازناً مع أولويات تعيين الموظفين، بما يشمل التعيين في مناطق نائية في الميدان حيث توجد الأوضاع الإنسانية الأكثر حدَّة في العالم.

٩٧ - وأعرب عن قلق النرويج لأن آليات الحماية للأشخاص المشردين بسبب الكوارث الطبيعية وتغيُّر المناخ لا تزال أضعف كثيراً من آليات الحماية المتعلقة باللاجئين؛ كما أنها سوف تستضيف في عام ٢٠١١ مؤتمراً لبحث الصلات المعقدة بين تغيُّر المناخ والترحيل القسري. وسوف يجمع المؤتمر بين ممثلين من المجتمعات العلمية والإنسانية.

٩٨ - **السيدة فيمسالو** (إستونيا): تحدثت في إطار ممارستها لحق الرد، وقالت رداً على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بالنسبة لسياسة منح الجنسية التي يتبعها بلدها. وقالت إن عدد الأشخاص غير الحاصلين على جنسية محدَّدة قد انخفض بمقدار خمسة أضعاف نتيجة للجهود التي بذلتها إستونيا على مدى عقدين لمعالجة المسائل المتعلقة بالجنسية. وأشارت إلى أن أشخاصاً عديدين قد اختاروا

الحصول على الجنسية من دول أخرى، من بينها أوكرانيا والاتحاد الروسي، وهو ما تعكسه الإحصاءات التي وضعتها مفوضية شؤون اللاجئين. غير انه يجري تشجيع الأشخاص الذين لا تزال جنسيتهم غير محدَّدة على أن يقدموا طلبات للحصول على الجنسية الإستونية. وذكرت أن الأشخاص الموجودين في إستونيا و لم يحصلوا على جنسية محدَّدة يتمتعون بحقوق تزيد عن الحقوق المنصوص عليها بموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية. واختتمت حديثها قائلة إنه إضافة إلى هذا فإن الدستور الإستوني يحظر التمييز لأي سبب، كما أنه يحق لجميع الحاصلين على تصاريح إقامة قانونية في إستونيا أن يُدلوا بأصواتهم في الانتخابات الحكومية المحلية بغض النظر عن الجنسيه.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.